أكدوا ارتفاع حجم الكتلة النقدية إلى ٣٠ تريليون دينار

خبراء لـ(المدى) : حذف الأصفار لا يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين

□ بغداد / محمد حبيب

أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على ان عملية حذف الاصفار لا تؤثر على القدرة الشرائية ، مؤكدين انها خطوة جريئة باتجاه اعادة هيكلية العملة المحلية .

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ (المدى) : ان تداول كتلة نقدية مصدرة تربو على ٣٠ تريليون دينار عراقي بمختلف الفئات والتي يعكسها عدد الاوراق المتداولة البالغة ٤ تريليون ورقة نقدية هي نتاج مرحلة طويلة من التضخم والتدهور الاقتصادي ، حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بأساس ١٩٩٣ من ١٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠ في خضم العام ٢٠٠٣ ما يعني ان السلعة التي كانت تباع بـ١٠٠ دينار اصبحت تباع بـ ٢٠٠٠٠٠ دينار . واضاف صالح : في مثل هكذا ظروف ارتفعت فئة العملة الاكبر من ٢٥ دينار الى ٢٥٠٠٠ دينار مما يعني ان التضخم هو الذي اضاف هذه الاصفار ، في وقت ان التضخم يعني ارتفاع اسعار النقود على السلع والخدمات (اي كم من النقود نحتاج لمبادلتها بحزمة معينة من السلع والخدمات .. فكلما تزداد كمية النقود المخصصة لمبادلتها على الحزمة نفسها معنى ذلك أن هناك تضخما او ارتفاعا في اسعار النقود) . وتابع صالح : ان قيمة النقود تتناسب عكسياً مع اسعارها ، خصوصاً اذا ما علمنا ان السعر هو قيمة السلع والخدمات معبر عنها بالنقد ، ولما كانت النقود هي اي شيء يتفق عليه المجتمع ليصبح وسيطا للتبادل ومخزنا للقيمة ووحدة حساب ، فإن النقود (القانونية) الصادرة عن السلطة النقدية بموجب القانون ذات قوة ابراء للذمم ويُنظر اليها أنها مؤسسة اجتماعية تزداد كفاءة الاقتصاد وعملياته الاقتصادية في تحريك التبادل بكفاءة تلك المؤسسة الاجتماعية او النقود والعكس بالعكس .

واشار صالح الى ان الاستقرار السعري والتفاؤل بمستقبل العراق الإنمائي فقد بات من اللازم اجراء اصلاح جذري على نظام ادارة العملة وذلك باعادة هيكليتها بما يتناسب وهيكل الاسعار الجديد المختلف والمستقر ومستويات الاجور والرواتب التي اختلفت كثيرا عن السنوات الثلاثين الماضية ، فضلا عن التعامل بكتلة نقدية كبيرة ضعيفة في مكوناتها بحيث باتت اكبر فئة عملة لا تساوي الا ٢١ دولار امريكي في الوقت الحاضر .

كما وضح صالح ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للعراق من ١٤٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٠ الى اكثر من ٣٠٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ سيرفع الكتلة النقدية المصدرة من ٣٠ تريليون دينار الى حوالي ٧٠ تريليون دينار .

ولفت صالح الى ان السويد على سبيل المثال ، التي فيها حالياً واحدة من افضل انظمة المدفوعات النقدية في العالم وعلى الرغم من ذلك ، فإن كلفة التداول النقدي من عد وفرز ونقل وخزن للعملة تكلف الاقتصاد الوطني ما نسبته ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي للسويد .

فكيف نقارن ذلك ببلد مثل العراق يتولى ادارة هكذا مقادير نقدية هائلة ضعيفة التركيب ، مما يضيف كلفة معاملات نقدية ربما تصل الى ٨٪ او اكثر من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو عبء يتحمله الفرد في تعاملاته مما اخذ يقلل من كفاءة النقد كمؤسسة اجتماعية مؤازرة لمؤسسات الاقتصاد المختلفة بما فيها السوق والدليل على ذلك حصر المعاملات النقدية الكبيرة للدفع بالدولار الامريكي .

من جانبه قال الخبير المصرفي عبد العزيز الحسون لـ (المدى) : ان عملية حذف الاصفار وحسب تجارب البلدان الاخرى ستشهد حالة من عدم التوازن وهي حالة طبيعية ، ما يؤدي الى تخلخل بسيط في الاسعار نتيجة عدم فهم المتعاملين واستغلال البعض مبيناً ان حجم كتلة النقد في العراق هائل والتعامل متعب مشيراً الى ان ٣٠ تريليون يعد رقماً كبيراً جدا وفي حال تم حذف الاصفار سيقوم بتسهيل عملية العد والنقل وتجنب المخاطر وحتى الخزن .

بدوره قال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي لـ (المدى) : ان عملية حذف الاصفار لا تؤثر على القدرة الشرائية لأن سعر الصرف يرتبط بالدولار سواء كانت الاصفار موجودة او غير موجودة واضاف الفكيكي : ان الدولة متخوفة من التعديل الاقتصادي وذلك لعدم وضوح الرؤية وان هناك امورا كثيرة يجب ان تنجز لكن التخوف يمنعهم، مؤكداً ان الاصلاح يحتاج الى خطوات جريئة والنجاح الكبير يحتاج الى خطوات كبيرة .

من جانبه اشار المواطن عادل لفتة الى ان حذف الاصفار تحت ظروف متقلبة اقتصادية وامنية تهدد الواقع الاقتصادي لوجود مافيات مالية تتربص لحدوث مثل هذه المشاريع .

الى ذلك قال المواطن علي كماش ان حذف الاصفار سوف يقلل من التلاعب بالارقام من خلال اضافة اصفار للحسابات في البنوك والمصارف وبالتالي الحد او القضاء على الفساد الاقتصادي المصرفي، وادلى الموطن سيف عامر صاحب محل للصيرفة ان حذف الاصفار سوف يقلل من الارقام الكبيرة التي تساهم بتسهيل العمليات الحسابية.

عملة عراقية تنتظر حذف اصفارها

مصرف لبناني يفتتح فرعاً في البصرة

□ بغداد /متابعة المدى

افتتح أحد المصارف اللبنانية أمس الاثنين فرعاً في مدينة البصرة وباشر بتقديم مختلف الخدمات المصرفية، فيما توقعت هيئة الاستثمار أن يؤدي وجود المصارف الأجنبية الى النهوض بالقطاع المصرفي في المحافظة عبر تشجيع التنافس بين المصارف الأهلية.

وقال مدير فرع مصرف بيبلوس اللبناني في البصرة يوسف عيسى لـ (السومرية نيوز): إن المصرف افتتح فرعه في المحافظة وباشر من خلاله بتقديم مختلف الخدمات المصرفية بما فيها فتح الحسابات بأنواعها واجراء الحوالات الخارجية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية مبيناً أن الفرع الجديد افتتح بعد الحصول على موافقات رسمية من البنك المركزي والحكومة.

واضاف عيسى أن الحركة التجارية المتنامية في ظل وجود الموانئ وتركز الثروة النفطية في البصرة هو الذي دفعنا الى افتتاح فرع فيها، لافتاً الى أن مجلس إدارة المصرف يعتزم التوسع أكثر في العراق من خلال افتتاح أربعة فروع إضافية في محافظات أخرى.

ويعد مصرف بيبلوس الذي تأسس في بيروت في العام ١٩٥٠ من أكبر المصارف الأهلية اللبنانية، ولديه فروع في ١٢ دولة منها العراق، حيث افتتح أول فرع له في سنة ٢٠٠٦ في أربيل، وقبل سنتين افتتح فرعاً آخر في بغداد.

من جانبه، قال نائب رئيس هيئة الاستثمار في البصرة حيدر علي فاضل لـ (السومرية نيوز): إن البصرة بحاجة الى وجود فروع لمصارف أجنبية لأنها توفر رؤوس الأموال للمستثمرين المحليين من خلال تقديمها القروض لهم، وتنشط الحركة التجارية عبر توفيرها انسيابية بنقل الأموال، موضحاً وجود فروع لمصارف أجنبية يخلق حتماً حالة من التنافس تدفع المصارف الأهلية العراقية الى تحسين نوعية خدماتها".

يذكر أن محافظة البصرة شهدت في العام الماضي ٢٠١١ افتتاح فروع لخمسة مصارف أهلية عراقية، وبلغ عدد المصارف العاملة في المحافظة ٢٧ مصرفاً من ضمنها مصرفان حكوميان هما الرشيد والرافدين، إضافة الى مصرفين أجنبيين هما بيبلوس اللبناني الذي افتتح امس ، وملي إيران الذي افتتح منتصف عام ٢٠١٠، بعد أن كانت البصرة تحتوي منذ عام ١٨٩٠ على فرع لمصرف شاهنشاه الإيراني إلى جانب فرع للبنك الإمبراطوري العثماني، فيما شهد العام ١٩١٢ افتتاح فرع للبنك البريطاني للتجارة مع الشرق الأوسط، وفي العام ١٩٤١ تم افتتاح أول فرع لمصرف الرافدين في المحافظة

البنوك الأهلية تطالب بالدعم الحكومي

□ بغداد /متابعة المدى

انتقد مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز حسون سياسة الحكومة بتجاهل المصارف الخاصة ودورها في المساهمة بعملية التنمية الاقتصادية للبلد.وقال حسون بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) :على الحكومة أن تدعم المصارف الاهلية سواء الصغيرة أو الكبيرة بكل ما تحتاجه من أجل تشجيعها للمساهمة في تنمية اقتصاد البلد، مشيراً الى أن أغلب دوال العالم أصبحت تعتمد على المصارف الخاصة في تمويل نشاطاتها الاقتصادية وبجميع القطاعات.وأضاف حسون: أن الحكومة تشكك بقدرات المصارف الاهلية في المساهمة الفعالة بالعملية التنموية للبلد، بالرغم من أنها تمتلك القدرة على المساهمة، كونها تمتلك أرصدة مالية كبيرة يمكن من خلالها أن تمول جميع المشاريع الاقتصادية، لكنها تحتاج الى التشجيع من قبل الحكومة.

ويذكر أن العراق يضم سبعة مصارف مملوكة للدولة، و(٢٣) مصرفاً خاصاً وثمانية مصارف إسلامية خاصة، فيما يهيمن على القطاع المصرفي مصرفا الرافدين والرشيد الحكوميان، ويخضعان حالياً لإعادة الهيكلة من أجل تسديد الديون التي تراكمت بعد سنوات من الحرب والعقوبات.

التجارة تلغي ٤٩ وكالة غذائية

بغداد /المدى

أعلنت وزارة التجارة أمس الاثنين عن إلغاء ٤٩ وكالة غذائية وطحين خلال شهر شباط الماضي بسبب مخالفة وكلائها للضوابط والتعليمات، مؤكدة استحداثها ثماني وكالات جديدة.

وقالت الوزارة في بيان صدر امس إن دائرة التخطيط والمتابعة الغت خلال شهر شباط الماضي، ٤٩ وكالة غذائية وطحين بسبب مخالفة وكلائها للضوابط والتعليمات"، مبينة أن "الدائرة قامت خلال الشهر نفسه بتدوير ١٠٠ وكالة ومنح ٥٣ وكالة ودمج ٦٦ وكالة واستحداث ثماني وكالات".وأضافت وزارة التجارة أن الدائرة قامت بتسجيل ٧٦٧٩٦ طفلا حديث الولادة وتسجيل جديد ١٨٧٣٦ فردا كما تم نقل ١٧٥٢٠ فردا و٥٨ طفلا من الوافدين إلى فروع التموين ونقل ١٧٢٨٨ فردا و ٦٣ طفلا من المرحلين من فروع التموين"، مشيرة إلى "شطب ١٦٣٣٩ فردا و٢٥ طفلا من البطاقة التموينية بسبب الوفاة أو السفر أو أسباب أخرى".ودعت الوزارة إلى إبلاغ الدوائر الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة والمواطنين كافة عن المسافرين والمتوفين ليتسنى للدائرة شطبهم من البطاقة التموينية حسب الضوابط والتعليمات"، مؤكدة أن "الإبلاغ يأتي توفيرا للمال العام وللحد من حالات التلاعب التي قد تحصل في هذا الجانب.

يذكر أن غالبية العراقيين يعتمدون في غذائهم الأساسي على ما يتزودون به عن طريق البطاقة التموينية.

الصناعة توقع مع النفط عقداً بسبعة مليارات دينار

بغداد /متابعة المدى

وقعت وزارة الصناعة أمس الاثنين عقداً مع وزارة النفط لنصب وتأهيل مصاف في العراق بقيمة أكثر من سبعة مليارات دينار، فيما تواصل إحدى الشركات التابعة لها تنفيذ بناية إدارة مشروع وحدة تحسين البنزين ووحدات الخدمات لصالح مصفى النجف.

وقال المدير العام للشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة علي شافي الحياني في بيان إن الشركة وقعت عقداً مع شركة مصافي الوسط يتضمن تجهيز ونصب الأعمال التكميلية لخزانات مصفى الديوانية بقيمة إجمالية بلغت ثلاثة مليارات و٨٤٤ مليون دينار، وأضاف الحياني أن الشركة وقعت عقداً آخر لتجهيزها بمعدات لتأهيل وحدة معالجة مياه المراجل الخاصة بمصفى البصرة الذي تبلغ سعته ١٥٠ م٣/ ساعة، مشيراً إلى أن قيمة العقد الثاني بلغت ثلاثة مليارات و٧١٢ مليون دينار.

وتابع الحياني أن الشركة تواصل العمل بتنفيذ بناية إدارة مشروع وحدة تحسين البنزين ووحدات الخدمات لصالح مصفى النجف، إضافة الى عقد تصاميم وتصنيع وتجهيز وحدة تكرير النفط التي تعمل بـ١٠ آلاف برميل يومياً لصالح مصفى الديوانية والذي بلغت كلفته ثمانية مليارات و٨٠٠ مليون دينار".

وأسست شركة مصافي الجنوب عام ١٩٦٩ من خلال إنشاء مصفى البصرة وبدأ الإنتاج فيها فعلياً عام ١٩٧٤ في وحدة التكرير الأولى ويتواصل تحديث وتوسيع الشركة وتنويع منتجاتها وتحسين نوعيتها حيث تم إنشاء وحدة التكرير الثانية ووحدة تحسين البنزين ومصفى الدهون ومصفى ذي قار ومصفى ميسان كما يجري العمل حالياً لتنال الشركة أداء الجودة.ويعاني العراق من قدم منشآته النفطية، ويسعى إلى سد حاجته من المشتقات النفطية وتقليص استيراداته وخاصة من وقود البنزين من خلال بناء عدد من المصافي في العراق وإلى تأهيل القديمة منها.

يذكر أن الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية التي أسست في عام ١٩٨٧ هي إحدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمتخصصة في الهندسة الأساسية والتفصيلية والمعنية بالمشاريع في مجالات الوقود والغاز والمواد البتروكيمياوية والأسمدة والطاقة.

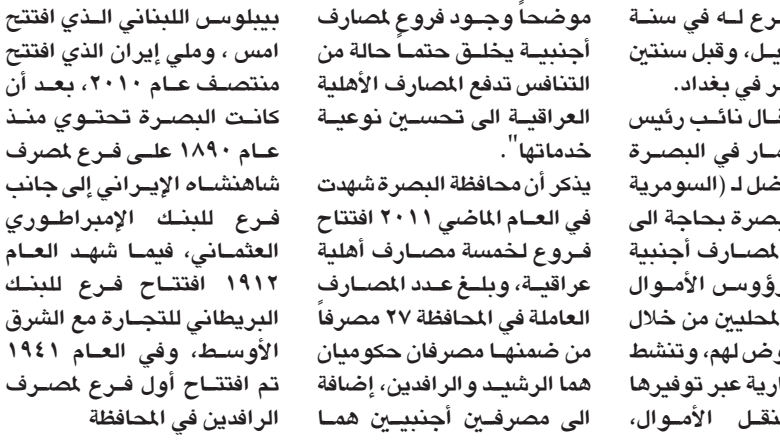

النفط تكشف عن مشاريع شركة لايتون الاسترالية

□ بغداد /متابعة المدى

أصدرت وزارة النفط بياناً توضيحياً حول مشاريع شركة لايتون الاسترالية التي ترددت اخبار عن دفعها رشاوى لمسؤولين عراقيين للحصول على عقد مشروع انشاء منصات التصدير العائمة.

وذكر بيان لوزارة النفط ان مشروع انشاء منصات التصدير العائمة والتي تنفذه الشركة الاسترالية يأتي ضمن خطة الوزارة لزيادة الطاقات التصديرية من المرافئ الجنوبية ، ونفذ المشروع بطريقة مميزة جدا ، ولأهمية الموضوع اعتمدت الوزارة منذ البداية على استشاري عالمي لشركة فوستر ويلر وحددت واجباتها بإعداد التصاميم وتقديم لوائح الشركات المتنافسة واستلام العروض وتحليلها والتوجيه بالاحالة ومتابعة تنفيذ المشروع ميدانيا بالاضافة الى ذلك كان هناك طرف ثالث عالمي مهمته تأييد تطابق فقرات المشروع مع التنفيذ ، كما ان كل فعالية تنفذ تتم وفق معايير عالمية.. واضاف البيان : إن المفتش العام فيها اوعز باجراء التحريات المبكرة والتي تشمل مراجعة وتدقيق اجراءات احالة العقد والتنفيذ والمدفوعات المالية بموجب شروط العقد واللقاء مع المعنيين ودراسة وتقييم الوضع والتنسيق المستمر مع شركة لايتون الاسترالية وشركة نفط الجنوب بخصوص الموضوع لحسمه قريبا .

واوضح البيان :إن المشروع وبكل مراحله نفذ بفترة قياسية وكلف قياسية مقارنة بمشاريع عالمية مشابهة ، وإنه بما يشكله من اهمية كبيرة ولما سيحققه من نتائج وايرادات سيغير خارطة تجهيز النفط في العالم ، وتوقعت الوزارة ان يواجه المشروع العرقلة من اطراف عالمية وجهات أخرى سعت وتسعى لذلك لأسباب وأهداف وغايات معروفة.

وتابع إن المبالغ التي صرفت على المشروع والبالغة (١،٦) مليون دولار سيتم استردادها في أقل من شهر من عائدات التصدير .

البلديات تتفق مع شركة تركية لتنفيذ مشروع ماء الكوت الكبير

□ واسط /متابعة المدى

وقعت وزارة البلديات والأشغال العامة عقداً مع شركة تركية لتنفيذ مشروع ماء الكوت الكبير، بكلفة بلغت ١٠٥ مليارات دينار.وقال نائب محافظ واسط للشؤون الفنية عمار عيسى ناجي الكناني لـ (السومرية نيوز): إن وزير البلديات والأشغال العامة عادل مهودر وقع عقداً مع شركة جفرا أزنلار التركية لتنفيذ مشروع ماء الكوت الكبير بكلفة ١٠٥ مليارات دينار وأضاف الكناني: أن المشروع الذي تبلغ طاقته ١٠٠٠٠ متر مكعب في الساعة، يعد أحد أهم المشاريع التي تنفذ في محافظة واسط"، لافتاً إلى أن "مدة إنجاز المشروع تبلغ ٥٤٠ يوماً بما فيها إعادة تصاميمه مجدداً.

وتابع الكناني: أن العمل في المشروع يتضمن تنفيذ وإنشاء أحواض للترسيب ومحطات للسحب والدفع مع المنظومات الميكانيكية والكهربائية ومد خطوط ناقلة وفرعية تصل بينها والشبكات التي يجري تنفيذها في معظم أحياء المدينة حالياً ضمن أعمال التطوير الجارية هناك".

يذكر أن وزارة البلديات والأشغال العامة كانت قد أحالت هذا المشروع للتنفيذ في العام ٢٠٠٥ وكانت كلفته حينها أقل من ٦٠ مليار دينار عراقي، لكن الشركة التي أحيل إليها المشروع تلكأت في العمل وتم سحب المشروع منها وإدراجها ضمن القائمة السوداء ليتم فيما بعد الإعلان عن المشروع من جديد مع إعادة التصاميم مما تسبب بزيادة تكاليفه لتصل إلى ١٠٥ مليارات دينار.